بذلك الا سنة فنقل سالم وهو احد البعض السبعة من اهل المدينة واحد الجماعة من
التابعين عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بها الا سنة النبي صلى الله عليه
وسلم واما غيره بعضهم ان كان مرجوعا عاليا فيحتمل فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ فاضافه الى الخلفاء
السنة اذا تروح البكر على الثيب افاد عندهم سبعة اخماس الصحابة فالاولى
ولو ثبت لقلت ان انسا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم اذ لو قلت أكذب لان قوله
من السنة هذا معناه لغة واذا جاء بالصيغة التي ذكرها الصحابي او ولو من ذلك قول
الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا فالغالب فيه كما قاله في الذخيرة قبله لان مطلق ذلك
ينصرف بظاهره الى من له الامر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك
طائفة قد سمتها ابا حتمل ان يجري المراد غيره كامر الولاة او الاجناد او بعض الخلفاء
والاستدلال واجيب بان الاصل هو الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه
مرجوح وايضا فمن كان في طاعة ربه اذا قال امرنا لا يعم عنده الا امر ربه ونهيه
واما قول غيره لا يلزمني ان يطيع الا من يأمر أمرا قلا اختصاص له فلا احتمال
له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لو صرح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد
التحقيق ومن ذلك كنا نفعل كذا اقليه حكم الرفع ايضا كما تقدم ومن ذلك كان يحكم
الصحابي بمعنى الافعال بانه طاعة لله تعالى ولرسوله او معصية كعد اصحابنا من
علم البول الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم وبهذا حكم
الرفع ايضا لان الظاهر اذ ذاك مطالعته صلى الله عليه وسلم او ينتهي غاية الاسناد
الى الصحابي كذلك اذا مثلا تقدم في كون النهي يقتضي التحريم بان النفوس
هو من فعل الصحابي ومن فعله او من تقريره وابيح وفيه جميع ما تقدم بل بعضهم
والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان المختصر مشتملا على انواع
علوم الحديث استطردت منه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من لقي النبي
صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على الاسلام ولو تخللت ردته في الاصح والمراد
بالقاء ما هو اعم من الصحبة والملاقات ومرور احدهما على الاخر وان لم يكلمه
وتدخل فيه رؤية احدهما الاخر سواء كان الملقى بنفسه او بغيره والتعبير بالقاء

اولى من

اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج اعمى ونحوه ممن
لم يره لعارض ويدخل فيه من رآه يوم القيامة في عرصات القيامة ونحوه ممن
ليس بصحابي بالاتفاق والقيد الاخير في هذا التعريف كما عند سعيد وخرج به مؤمنا كافر
يخرج من حصل له اللقي الذكور لكن في حال كونه كافرا وخرج به فصل لم يخرج من
لقيه مؤمنا لكن بغير من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه سيبعث ولم
يدرك البعثة فيه نظر وقولي ومات على الاسلام فصل لم يخرج من ارتد بعد
ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله بن جحش فانه لما خطأ وقولي ولو تخللت
ردته اي بين لقيه مؤمنا به وبين موته على الاسلام فازاد اسم الصحبة بالاجماع سواء
رجع الى الاسلام في حياته لم بعده سواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة
الى الخلاف في المسئلة وبه قال احمد بن حنبل والاشعث بن قيس وقال ابو حنيفة ومالك
ممن ارتد لا تعود اليه الصحبة وبه قال سعيد بن المسيب عنه اشبه بعد الاسلام فقيل
منه ذلك ورد جماعة ولم يقبلوا احدا عد عندهم في الصحابة ولا خرجوا احاديثه
في المسانيد وغيرها لقبح كفره بعد ايمانه وبرجحانه من لازمه صلى الله عليه
وسلم وقاتل معه او قتل رآه عالما من لا يحصى معه متشهدا وعلى موته
بصيرا او ماشاه قبلا او رآه بعد او في حال الطهر ولية او في حال تعذر الصحبة
حاملا للجميع ومن ليس له منه سماع منه محمد بن سيرين فيما حكيت الرواية وهم
مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية فانها يعرف كونه عالما
ببلوغ التواتر او الاستفاضة او الشهرة او اخبار بعض الصحابة او بعض تلامذة
التابعين او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت عدالته قد ثبتت بالاختبار
وقد استشكل الاخير بما تقدم من حيث اوجب عليه ذلك نظير ما مر في الراوي اذا عدل
يحتاج الى التزكية او ينتهي غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك
وقد اشعر بالفرق بينهما ما ذكر معه الاتي فيه الايماء به فبذلك خرج النبي صلى الله
عليه وسلم وبعده هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي كونه اللازمه او محمد
السماع او التمييز ونفى بعضهم الصحبة عن طبقة اختلفت في الصحابي فيهم بالنسبين
وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم
وبعدهم ابو عمرو البر في الصحابة احسبني خيالا في غيره ان ابن عبد البر نقل انهم عدوا
ذكر انه وقع في خطبة كتابه انه اورد هم ليكون كتابه جامعا مستوعبا لاهل

الاول